

# برنامج دعم البنية التحتية الحيوية – تسهيل ائتماني لضمان استقرار خدمات المكتب الوطني للمطارات

الموقع: المغرب  
رقم المشروع: ٥٢٣٣٦  
قطاع الأعمال: البنية التحتية البيئية والبلدية  
نوع الإشعار: حكومي  
التاريخ المستهدف للموافقة: ٢٢ يولييه (تموز) ٢٠٢٠  
الحالة الراهنة للمشروع: تم مراجعة فكرة المشروع  
تاريخ الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع: ٢٢ يونيو (حزيران) ٢٠٢٠  
باللغة الإنجليزية:

كما هو مسموح به في الفقرة ٢,٦ من القسم الثالث من سياسة الوصول إلى المعلومات، تم تأجيل الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع هذه وفقًا للفقرة ١,٤,٤ من التوجيه بشأن الوصول إلى المعلومات.

نسخة مترجمة من وثيقة ملخص المشروع: العربية	
وصف المشروع	تقديم قرض سيادي مضمون يصل إلى ١٥٠ مليون يورو لصالح شركة المكتب الوطني للمطارات أو ("الشركة") لتلبية الحاجة الملحة لدعم السيولة للشركة في أعقاب الآثار الاقتصادية غير المسبوقة لأزمة كوفيد-١٩. تعد الشركة شركة مملوكة للدولة المغربية تقدم خدمات البنية التحتية الحيوية، وتتماشى المعاملة المقترحة مع "برنامج دعم البنية التحتية الحيوية" المعروف اختصارًا باسم (VISP) بموجب "حزمة التضامن الكوفيد-١٩" التي يوفرها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
أهداف المشروع	يهدف المشروع إلى مساعدة الشركة المملوكة للدولة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من أجل تمكين العمليات والخدمات الأساسية من الاستمرار دون انقطاع على الرغم من الضغط المالي الناتج عن أزمة كوفيد-١٩.
تأثير المرحلة الانتقالية	درجة أثر الانتقال المتوقع: ٦٥ سمة الانتقال مرن - يستلزم المشروع توفير الدعم المالي لضمان استمرارية الخدمات الحيوية التي تقدمها هذه الشركة المملوكة للدولة وضمان الحفاظ على القدرة طوال فترة جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها. سمة الانتقال جيد الإدارة - سيعمل فريق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مع الحكومة المغربية على تطوير أجندة سياسات بشأن تحديث الشركات المملوكة للدولة ودمجها، مع التركيز على مجالات تشمل توظيف الحكمة.
العميل	شركة المكتب الوطني للمطارات شركة المكتب الوطني للمطارات هي مشغل الدولة والمسؤول عن جميع المطارات وخدمات الملاحة الجوية. وتدير شبكة من ٢٥ مطارًا وتشرف على الطيران المغربي من خلال مركزي مراقبة جوية إقليميين في الدار البيضاء وأغادير.
التمويل المقدم من البنك	١٥٠ مليون يورو

تسهيل ائتماني لشركة المكتب الوطني للمطارات بقيمة [١٥٠] مليون يورو.	
١٥٠ مليون يورو تكلفة المشروع الإجمالية تبلغ ١٥٠ مليون يورو.	<b>تكلفة المشروع الإجمالية</b>
الاستجابة للأزمات: تواجه الشركات المملوكة للدولة المستهدفة في قطاع البنية التحتية مخاطر عدم الاستقرار المالي التي قد تقوض قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات الحيوية للناس والشركات، والدفع للموردين أو الموظفين في سياق تدابير الطوارئ الصحية المتخذة خلال وباء كوفيد-١٩. يقدم البنك دعماً فريداً يسد فجوة التمويل بشكل فعال بسبب ظروف السوق المعاكسة في المغرب.	<b>عصر الإضافة</b>
تم تصنيف المشروع من الفئة (B) وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠١٩. تشمل المخاطر البيئية والاجتماعية الرئيسية المرتبطة بتوفير قرض رأس المال العامل لتشغيل خدمات البنية التحتية الحيوية المخاطر المرتبطة بصحة وسلامة العمال والمجتمعات، وظروف العمل، وإدارة المقاولين، وإشراك أصحاب المصلحة. سيتم إجراء الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة بما يتماشى مع استجابة الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة لجائحة كوفيد-١٩. وسيتم إجراء الفحوصات في الشركة؛ وستشمل مراجعة النظام البيئي والاجتماعي والممارسات والأداء الخاص بالشركة المملوكة للدولة (من خلال استبيان الشركات واستبيان كوفيد-١٩) وإعداد خطة العمل البيئية والاجتماعية للشركة المملوكة للدولة حسب الاقتضاء، للاتفاق على إجراءات لمواءمة نظام الإدارة البيئية والاجتماعية للشركة مع متطلبات الأداء الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.	<b>الملخص البيئي والاجتماعي</b>
من المحتمل أن يتضمن المشروع تعاوناً فنياً لمصاحبة أي مبادرات إضافية لسياسة الانتقال. سيتم السعي لإيجاد جهات مانحة بمجرد تحديد احتياجات التمويل؛ وفي الوقت الحالي، تم تأكيد مبلغ مبدئي بقيمة ٥٠٠ ألف يورو، كجزء من حزمة لدعم الشركات المملوكة للدولة في المغرب.	<b>التعاون الفني وتمويل المنحة</b>
يوسف زمامة y.zemmama@onda.ma	<b>بيانات الاتصال بالعميل</b>
٢٢ يونيو (حزيران) ٢٠٢٠	<b>آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع</b>
للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل. للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ الهاتف: +٤٤ ٢٠ ٧٣٣٨ ٧١٦٨ البريد الإلكتروني: <a href="mailto:projectenquiries@ebrd.com">projectenquiries@ebrd.com</a> للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أو الاتصال على الهاتف: +٤٤ ٢٠ ٧٣٣٨ ٦٧٩٤، أو البريد الإلكتروني: <a href="mailto:procurement@ebrd.com">procurement@ebrd.com</a>	<b>فرص الأعمال</b>
يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.	<b>الاستفسارات العامة</b>

<p>تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.</p> <p>يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.</p>	<p>السياسة البيئية والاجتماعية</p>
<p>يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.</p> <p>إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتهبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب إلى كبير مسؤولي الامتثال عن طريق البريد الإلكتروني إلى <a href="mailto:Compliance@ebrd.com">Compliance@ebrd.com</a>. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.</p>	<p>النزاهة والامتثال</p>
<p>تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠٢٠. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.</p> <p>يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. (باللغة الإنجليزية)</p>	<p>سياسة الوصول إلى المعلومات</p>
<p>إذا لم تتجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.</p> <p>تقوم آلية المساءلة بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار</p>	<p>آلية شكاوى المشاريع</p>

بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب الخاصة بنا لمعرفة كيفية تقديم شكوى من خلال النموذج السري عبر الإنترنت، أو عن طريق البريد الإلكتروني أو البريد أو الهاتف. نحن على استعداد لمناقشة مخاوفكم والإجابة على أي أسئلة قد تكون لديكم حول تقديم أو معالجة الشكاوى. يمكن الحفاظ على سرية هويات أصحاب الشكاوى عند الطلب.

يرجى ملاحظة أنه بعد تعيين رئيس الآلية الجديدة في عام ٢٠٢٠، ستدخل سياسة المساءلة المستقلة بشأن المشاريع والتوجيه حيز النفاذ لتوجيه معالجة القضايا.